

بروكسل 16 مارس 2009

توصية

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية

نيابة عن لجنة رفع مستوى الحياة، والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة

من قبل السيد ألبرتو أنطونيس، رئيس اللجنة،

استناداً إلى المقترحات المقدمة من قبل المقررين،

السيد جان-كلود غيبيل (المجلس الوطني الفرنسي)، و
السيد إيونيس فارفيتسيوتس (البرلمان الأوروبي)

حول "حوار الثقافات باعتباره قاعدةً للتفاهم المشترك في منطقة المتوسط: دور المجتمع المدني"

و

السيدة بياتريس باتري (البرلمان الأوروبي)، و
السيد كريستوس فيريليس (البرلمان اليوناني)

حول "تدفقات الهجرة كأداة للتنمية الإقليمية"

إنّ مجلس رفع مستوى الحياة، والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافات في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية،
وبالنظر إلى:

- إعلان برشلونة الصادر في 18 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1995 الذي يرسى الشراكة الأورو-متوسطية ويعتبر تشجيعاً مزيداً من التفاهم بين الثقافات من أهم عناصرها الأساسية؛
- وبرنامج العمل للحوار بين الثقافات والحضارات الذي تبناه وزراء الخارجية الأورو-متوسطيون (في فالينسيا، أبريل/نيسان 2002، وكريت 2003).
- وبرنامج العمل الخمسي لقمة برشلونة (28 نوفمبر/تشرين ثاني 2005)، الذي يدعو إلى تعزيز التعاون في مجالات الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن؛
- ونتائج المؤتمرين الأورو-متوسطيين الثامن والتاسع لوزراء الخارجية (في تامبير، 27-28 نوفمبر/تشرين ثاني 2006 ولشبونة، 5-6 نوفمبر/تشرين ثاني 2007)، التي تؤكد على ضرورة تعزيز إدارة تدفقات الهجرة بطريقة شاملة، ومتكاملة، ومتوازنة، ومفيدة للشعوب الأورو-متوسطية؛
- ونتائج المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي الأول حول الهجرة (في البوفيرة، 18-19 نوفمبر 2007)، الذي كلف الوزراء باتخاذ تدابير ملموسة ومناسبة في ميادين الهجرات المنتظمة، والهجرات والتنمية، والهجرات غير المنتظمة؛
- والإعلان النهائي للدورة العامة الرابعة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (APEM)، المتبني في 28 مارس/آذار 2008 بأثينا؛
- ونتائج المؤتمر الأورو-متوسطي الثالث لوزراء الثقافة الذي انعقد في أثينا يومي 29-30 مايو/أيار 2008، ويدعو إلى تطوير الاستراتيجية الأورو-متوسطية الثقافية؛
- والإعلان المشترك لقمة باريس في 13 يوليو/تموز 2009؛
- ونتائج الإعلان الختامي لوزراء الخارجية الأورو-متوسطيين، الذين اجتمعوا بمرسيليا في الثالث والرابع من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008، المتضمن "تأكيد الوزراء على ضرورة تعزيز مكانة الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية وتنسيق عملها بصورة أفضل مع عمل المؤسسات الأخرى في الشراكة"،

وبالنظر إلى حوار الثقافات باعتباره قاعدةً للتفاهم المشترك في منطقة المتوسط: دور المجتمع المدني:

- أ. وحيث أن الحوار بين الثقافات يتطلب استراتيجيات للحوار المنفتح في إطار من الاحترام المتبادل بين الأفراد والمجموعات والمنظمات من مختلف المشارب أو الآراء الثقافية من خلال عملية تفاعلية تشمل الشركاء كافة على قدم المساواة؛
- ب. وحيث أن محاربة الأحكام المسبقة تفتح الباب على آفاق جديدة للتفكير والتصرف، وحيث أن التعليم يزيد من القدرة على النظر وإعادة النظر في الوسائل القائمة للتفاهم المتبادل والتصورات المسبقة القائمة؛
- ج. وحيث أن التصرفات المتمدنة ومشاركة المجتمعات المحلية هي من الوسائل الفعالة لتطوير الحوار بين الثقافات وبالتالي يجب تعزيزها على الأصعدة كافة؛
- د. وحيث أن الحوار بين الثقافات الأورو-متوسطية يمكن أن يساهم بطريقة حاسمة في تلبية التحديات الثلاثة التي يجب على كل أعضاء الشراكة مجابتهها سويةً: والتصدي لحالة الانفصام بين النخب والشعوب والعلاقات الجديدة بين الحكام والمحكومين التي أنتت بها التقنيات الجديدة؛ وتحدي الالتقاء على القيم المشتركة وقبول الاختلافات في المنطقة الأورو-متوسطية؛ وتحدي المخاطر الجديدة للمناقسة العالمية.

1. يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، التي هي الجمعية البرلمانية الوحيدة القادرة على تمكين الحوار والتعاون في المنطقة الأورو-متوسطية، ويعبر عن عزمه على المشاركة في هذه المساعي،
2. ويدعو الدولَ الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تكثيف جهودها في استكشاف أسس مختلفة للمشاركة الاجتماعية، ويدعم تبادل الأفكار والممارسات الفضلى في هذا المجال؛
3. ويعتمد توجُّه الاستراتيجية الثقافية في المنطقة الأورو-متوسطية والأولويات المُعطاة لها ويطلب التنفيذ السريع لهذه الاستراتيجية والإشرافَ عليها من قِبَل مجموعةٍ من خبراء الثقافة في المنطقة الأورو-متوسطية، وذلك حتى يتسنى للاجتماع التالي لوزراء الثقافة في النصف الأول من العام 2010 تقييم النتائج الأولية؛
4. ويطلب تمثيلَ الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، بصفة مراقب، مع حق التحدث لا التصويت، من جهة في مجلس حكام المؤسسة أنا ليند بثلاثة أعضاء يعيّنون من لجنة الثقافة، أي من رئيس هذه اللجنة، وذلك تماشياً مع التوصية التي تبنتها الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية في مارس/آذار 2006 ببروكسل، ومن جهةٍ أخرى في الاجتماع المقبل لوزراء الثقافة المقرر عقده في العام 2010؛
5. ويؤكد على أن الشراكة السياسية التي أقامها الاتحاد من أجل المتوسط تعني المواطنين قدرَ ما تعني الحكومات، وعلى وجوب الحرص كلَّ الحرص على عدم تهميش المجتمعات المدنية في تطوير المشروعات وتنفيذها والإشراف عليها؛ متمنياً استغلالَ مرونة هذا النهج استغلالاً كاملاً، لاسيما في تطوير المشروعات ذات التركيبة الهندسية المتغيرة والتمويل المشترك من القطاعين العام والخاص، والإفادة الكاملة من ذلك لصالح المبادرة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي وتوسيعها في المستقبل لتشمل مجالاتٍ ثقافيةٍ أخرى؛
6. ويدعو الدولَ الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لاستضافة ودعم الأنشطة الأكاديمية لجامعة أروميد [EuroMed University (EMUNI)]، وبالتالي تعزيز حرية تنقل العلماء والأفكار في أنحاء المنطقة؛
7. ويدعم مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في البرامج الإقليمية للاتحاد الأوروبي والسياسات المقابلة على أساس ما يوضع بالاتفاق المتبادل من أولوياتٍ وأهداف؛ ويشير إلى أهمية توسيع وتعزيز نطاق برامج المجتمعات المحلية لتطوير مساهمة البلدان الشريكة خاصة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتدريب المهني (برامج التبادل الطلابي، الخ)؛
8. ويعتمد استراتيجية مؤسسة أنا ليند الجديدة التي اقترحها رئيسُ المجلسَ أندريه أزولوي والمديرُ التنفيذي أندرو كلاريت، وهي استراتيجية واعدة من حيث مبادئها الأساسية ويعتمد نجاحها على كيفية تنفيذها، مع مراعاة الملاحظات التالية: وجوب اختيار المشروعات الرئيسية في كل من المجالات الاستراتيجية الستة بالتعاون مع رؤساء الشبكات والهيئة الاستشارية طبقاً لإجراء يتسم بالعلانية والشفافية الحقيقية؛ وأن زيادة ميزانية المؤسسة إلى 14 مليون يورو للدورة 2009-2011 لا تسد الفجوة بين طموحات وموارد المؤسسة وإن كانت تعزز وضعها المالي؛ ووجوب أن تعيّن الشبكاتُ أعضاءها ورؤساءها بصفةٍ أكثرَ استقلاليةً فأكثرَ عن حكوماتهم، بحيث يتيح انعقاد الاجتماع العام الأول لشبكات الدول في العام 2010 فرصة أن يساهموا في تحقيق طموح المؤسسة بأن تصبح موقفاً للفكر والخبرة الخاصة بالأبعاد الإنسانية والثقافية للشراكة؛ ووجوب توخي الشفافية والتعددية في تنفيذ مشروع إنشاء مرصد الاتجاهات الثقافية [Observatory for Intercultural Trends] في المنطقة الأورو-متوسطية والاعتماد في ذلك على شبكات الجامعات ومراكز الفكر التي تتعامل بالفعل مع هذه المسائل؛
9. ويحث الدولَ الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تشجيع مشاركة شبكات مؤسسات المجتمع المدني المحلية في شبكة مؤسسة أنا ليند ودعم المشروعات والمبادرات التي تعزز الحوار بين الثقافات وتنشط التبادلات الفكرية والثقافية والمجتمع-مدنية؛ ويؤيد تنظيم اجتماعاتٍ دورية بين الشبكات الرئيسية لمؤسسة أنا ليند وبين اللجنة الثقافية للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية؛ ويدعو إلى تكثيف برامج تدريب المعلمين في مؤسسة أنا ليند، التي تزود المعلمين بمهارات التدريس والمواد الخاصة بالتنوع الثقافي والديني؛
10. ويطلب تقديم الدعم المالي لخطة إعادة إعمار غزة من الدول المانحة دون إغفال الجانب الثقافي الذي يتيح تلبية الاحتياجات الضرورية والملحة للشباب، لاسيما بالمساعدة الاستثنائية المقدمة من شبكة مؤسسة أنا ليند، ويدعم كل الجهود المتضافرة لتحقيق الشروط السياسية التي تتيح فتح المعابر وإحلال السلام.

حول تدفقات الهجرة كأداة للتنمية الإقليمية:

هـ. بالنظر إلى أن احتمال حدوث "هجرة كبرى" من الجنوب إلى الشمال لا أساس له من الواقع، وأن الهجرة تلعب دوراً إيجابياً في المحافظة على معدل الولادات بأوروبا لأن 8% من الولادات في الاتحاد الأوروبي تأتي من أمهات أجنبيات، وهو ما لا يتيح مع ذلك تعويض التذني الحاصل في عدد سكان بلدان الشمال بالنظر إلى تقدم السكان الأوروبيين في السن؛

و. وأن كل الاحتمالات تشير إلى أن الهجرة من بلدان جنوب المتوسط ستتواصل، بل ستزداد في السنوات العشر القادمة، لما توفره من يد عاملة ولما تمثله أوروبا من قوة جذب ما تنفك تتعاضد، اللهم إلا إذا حدث ركودٌ حاد،

ز. وأن الهجرات المعاشية في السنوات الأخيرة تأتي أساساً من بلدان الساحل وجنوب الصحراء الأفريقية وأن الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا أصبحت الآن بلدان عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء؛ وأن لبنان وسوريا وتركيا أصبحت كذلك بلدان عبور للمهاجرين من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بينما تستقبل مصر للأسباب ذاتها أعداداً من المهاجرين السودانيين أو الصوماليين أو الإثيوبيين، وأن مهاجرين من القرن الأفريقي يعبرون اليمن بحجة أنهم مسافرون إلى دول الخليج؛

ح. وأن الهجرة المعتبرة بلا عودة وما يرتبط بها من تحديات الاندماج في البلدان المضيفة (من لم شمل العائلات، ومنح حقوق اجتماعية، الخ) ستتواصل، وأن من الواجب كذلك أخذ واقع الهجرة الموارية الأحدث في الحسبان، تلك المرتبطة بارتفاع مستوى التعليم في بلدان المنشأ، مضافاً إليها تذني عدد السكان وانخفاض أسعار المواصلات؛

11. يؤكد أهمية اتباع سياسة أورو-متوسطية للهجرات الاقتصادية لاسيما في إطار الاتحاد من أجل المتوسط ويحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على المساهمة في إدارة الهجرة غير الشرعية إلى جانب فتح قنواتٍ شرعيةٍ جديدةٍ للهجرة الاقتصادية، مع تبني مقاربةٍ شاملة، لا تقتصر على الانتقالات من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية ولا تؤول إلى إيكال إدارة ضغوط الهجرة إلى الغير؛

12. ويذكر بأن الغاية النهائية لسياسة الهجرة المنسقة هو "إدارة" التدفقات بأقرب ما يكون إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية للبلدان المضيفة، على ترابطٍ وثيق مع بلدان المنشأ والعبور، وأن وضع أداةٍ معلوماتيةٍ مرنةٍ يشكل بالتالي أولوية؛ ويؤكد في هذا الصدد أن شبكة EURES، التي تنسق خدمات التوظيف العامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي نقطة انطلاق مهمة، لكن يجدر الاتفاق أيضاً على معايير وكيفيات قبول العمال من البلدان الثالثة؛

13. ويذكر بالمساهمة الأساسية للمهاجرين في بناء البلدان المضيفة، ومثال ذلك مساهمة الجزائر في بناء الدولة الفرنسية؛

14. ويؤكد أهمية دعم اقتصادات بلدان الجنوب لمساعدتها على مواجهة عواقب الأزمة المالية العالمية، لاسيما في مجال الهجرة؛

15. ويلحظ أن الاتحاد الأوروبي، الذي يتخذ تدابير لتحسين إدارة الهجرة الشرعية إليه، أظهر كذلك عجزاً كبيراً في ضبط الحدود الأوروبية؛ ويذكر بالضرورة القصوى لأن تكون الأدوات التي تتخذها بلدان الشراكة الأورو-متوسطية Euromed لمعالجة هذا الأمر منسجمة مع القوانين الدولية؛

16. ويرى وجوب تعديل السياسة الهادفة إلى ثني بلدان العبور عن السماح للمهاجرين السريين بعبورها في طريقهم إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإضافة إجراءات تستند إلى مبادرة تقدم من الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة المنظمات الدولية ذات الشأن؛

17. ويتوقع أنه، في ظل الأزمة الدولية الراهنة، سيقوى بشدة الدافع للهجرة عموماً والهجرة السرية على وجه الخصوص، لأن ظروف الحياة في البلدان النامية ستتدهور؛ فمثلاً، يوجد حالياً مهاجرون غير شرعيين يحاولون عبور اليونان أو البقاء فيه، وقد يزداد عددهم قريباً نتيجة الأزمة الاقتصادية؛

18. ويؤكد على أن لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة مصلحة مشتركة في الاتجاه إلى إقامة حواضن للمشروعات المستقلة وذلك بوضع شروط لقبول هذه المشروعات في البلد المضيف (كتقديم مشروع مفصل لتأسيس شركة في هذا البلد، مع خطة تمويل، وبيان بالنتائج النفعية للمشروع من حيث توظيف اليد العاملة في البلد الأوروبي المعني)؛

19. ويؤكد على الطابع النفعي للهجرات المواربية، لاسيما لبلدان المنشأ التي تخشى، وحق لها أن تفعل، "هجرة العقول"، ويدعو إلى اتباع سياسة أورو-متوسطية تسمح بتسهيل هذه الحركة فيما بين ضفتي المتوسط، على المستوى البشري ومستوى حركة رؤوس الأموال؛ ويؤكد على أن تحويل المهاجرين مدخراتهم إلى بلدانهم الأم يشكل مكسباً كبيراً للتنمية الاقتصادية بهذه البلدان وطريقة جديدة للنظر إلى العلاقات الأورو-متوسطية، بشرط تخطي عقبات الاستثمار (قلة فرص العمل، ووسائل الادخار المناسبة، وفقدان الثقة) ومساعدة بلدان المنشأ على تثبيت هذه المدخرات والاتجاه إلى تحويلها إلى عوامل لخلق فرص العمل؛

20. ويؤيد فكرة إنشاء بنك متوسطي، تكون مهمته على وجه الخصوص تسهيل جمع المدخرات من خلال منتجات مالية بسيطة (كدفاتر التوفير القابلة للصرف، ودفاتر التوفير الصحية، وصناديق التقاعد، والسكن، والاستثمار) وضمان أمن إدارة وحفظ وبالأخص إعادة توظيف هذه المدخرات بشكل منتج؛ ويؤكد على أهمية هكذا مؤسسة مالية مرجعية، قد تغدو بسرعة رافعة قوية لخلق بيئة ازدهار مشتركة.